S

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

S/1998/598
1 July 1998

ORIGINAL: ARABIC

مجلس الأمن

رسالة مؤرخة ١ تموز/يوليه ١٩٩٨ موجّهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين لتونس والجزائر والجماهيرية العربية الليبية والجمهورية العربية السورية ومصر والمغرب وموريتانيا لدى الأمم المتحدة

بالإشارة إلى المراجعة التاسعة عشر، التي سيقوم بها مجلس الأمن، في بداية شهر تموز/يوليه للعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية بموجب قراري المجلس ٧٤٨ (١٩٩٢) و ٨٨٣ (١٩٩٣) بسبب الخلاف القائم بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة حول الاختصاص القضائي في محاكمة المشتبه فيهما في حادثة تفجير طائرة البانام رحلة ١٠٣ فوق لكوربي.

لقد أثار فرض مثل هذه العقوبات على ليبيا من قبل مجلس الأمن معارضة المجتمع الدولي منذ البداية. وقد تعززت هذه المعارضة بصدور حكمي محكمة العدل الدولية بشأن الخلاف يوم ٢٧ شباط/فبراير ١٩٩٨، حيث أكد الحكمان بما لا يدع مجالا للشك اختصاص محكمة العدل الدولية بالبت في الخلاف وأنه يجب أن يترك لها المجال للبت فيه، كما تأكد لنا من الحكمين أن الجزاءات قد استبقت الحكم القانوني، وما كان ينبغي فرضها أصلا وبالتالي لا مبرر لها.

أكدت غالبية الدول الأعضاء أمام اجتماع مجلس الأمن يوم ٢٠ آذار/ مارس ١٩٩٨ على:

١ - إن فرض عقوبات على أحد أطراف الخلاف دعما للمطالب المقدمة من الأطراف الأخرى كان بدون مبرر، ولذا طالبت برفع العقوبات أو على الأقل تعليقها الى أن يصدر حكم محكمة العدل الدولية في المسائل الموضوعية المشمولة في النزاع بين الأطراف.

٢ - انتقاد الإجراء الذي يتبعه مجلس الأمن بتجديد العقوبات المفروضة على ليبيا مرة كل ١٢٠ يوما، في تجاهل تام لكل التطورات التي تمت منذ فرضها لأول مرة.

٣ - إن رفع العقوبات منطقي ومبرر ويعد أمرا عاجلا وملحا.

٤ - إن استمرار هذه الحالة خصوصا تجاهل محكمة العدل الدولية وتجاهل إرادة غالبية الدول الأعضاء يضر بهيبة المنظمة ومصداقية أجهزتها الرئيسية.

وقد طالبت القمة العربية التي عقدت بالقاهرة عام ١٩٩٦ برفع العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية، كما رحّب مجلس جامعة الدول العربية بحكمي محكمة العدل الدولية مطالبا بالرفع الفوري لهذه العقوبات.

وتعززت المطالب العربية بإعلان الاجتماع الوزاري لحركة عدم الانحياز الذي عقد في قرطاجنة بكولومبيا خلال الفترة من ١٨ الى ٢٠ أيار/ مايو ١٩٩٨، الذي رحّب أيضا بحكمي محكمة العدل الدولية بشأن الخلاف ودعا الى التعليق الفوري للعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية الى أن يصدر حكم محكمة العدل الدولية، وأوصى الوزراء قمة الحركة الثانية عشر باتخاذ قرار بعدم الاستمرار في الامتثال لقرارات العقوبات في حالة عدم استجابة الدول الغربية المعنية للمقترحات التي تقدمت بها جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي، بحلول موعد المراجعة المقررة في تموز/يوليه ١٩٩٨.

كما تعززت المطالب العربية مجددا بقرار القمة الأفريقية التي انعقدت بواجادوجو ببوركينا فاصو من ٨ الى ١٠ حزيران/يونيه ١٩٩٨، التي اتخذت قرارا يطالب برفع العقوبات على الجماهيرية العربية الليبية، ويقرر عدم الامتثال لقرارات العقوبات بحلول شهر أيلول/سبتمبر ١٩٩٨ في حالة عدم استجابة الولايات المتحدة والمملكة المتحدة لمقترح محاكمة المشتبه فيهما في بلد ثالث محايد.

إن القرارات الصادرة عن هذه المحافل تستند إلى ميثاق الأمم المتحدة، وتمثل موقف غالبية المجتمع الدولي الذي يفترض أن يعمل مجلس الأمن نيابة عنها. إن تجاهل المجلس لجميع هذه النداءات والقرارات الصادرة عن الدول العربية والأفريقية ودول حركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي منذ بداية الخلاف يعتبر استخفافا بإرادة هذه الدول ومنظماتها، في الوقت الذي يعمل فيه المجلس حسب رغبة منظمات إقليمية أخرى بشأن مشاكل ونزاعات تقع في نطاقها الجغرافي، وعليه فإن مجلس الأمن مطالب بالرفع الفوري للعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية.

إننا، أعضاء اللجنة السباعية العربية، نرى أن الامتثال لأحكام محكمة العدل الدولية والاستجابة لإرادة المجتمع الدولي من شأنه أن يعزز مصداقية الأجهزة الرئيسية للأمم المتحدة ويجنبها الخوض في أزمة دستورية تلحق الضرر بهيبتها.

وبناء على ما تقدم نُطالب مجلس الأمن بما يلي:

١ - الرفع الفوري للعقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية وذلك بقبول مجلس الأمن بأحد الخيارات المقدمة من قبل جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الأفريقية وحركة عدم الانحياز ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

أو

٢ - تعليق العقوبات المفروضة على الجماهيرية العربية الليبية إلى حين صدور حكم محكمة العدل الدولية في القضية.

وسنكون ممتنين لو عملتهم على تعميم هذه الرسالة كوثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) على الحشاني
السفير
المندوب الدائم للجمهورية التونسية

(توقيع) الدكتور نبيل العربي
السفير
المندوب الدائم لجمهورية مصر العربية

(توقيع) عبد الله بعلي
السفير
المندوب الدائم للجمهورية الجزائرية

(توقيع) أحمد السنوسي
السفير
المندوب الدائم للمملكة المغربية

(توقيع) الدكتور ميخائيل وهبة
السفير
المندوب الدائم للجمهورية العربية السورية

(توقيع) محفوظ ولد دداش
السفير
المندوب الدائم للجمهورية الإسلامية الموريتانية

(توقيع) أبو زيد عمر دورده
السفير
المندوب الدائم للجماهيرية العربية الليبية